

خلال ندوة أقيمت بديوان الشاهين مساء الأول من أمس

# السعدون: كل ما يجري حالياً يثبت صحة قرار الشعب الكويتي بالمقاطعة

سلطان العبدان

قال النائب السابق أحمد السعدون: نحن نمر اليوم بطرف شبيهة بما مررنا به سنة 1990 بل أسوأ منها، وقد لا اتفق حول ما يتعلق بالترتيب باستقالة علي الراشد وبقاء الهاشم ولا تعني باي شكل من الأشكال، وأنا قد أقر بعض الاستقالات ممن كان لهم موقف من الإصلاح من الداخل، ولكن هذا الكلام لا ينسحب على استقالة علي الراشد وبقاء الهاشم، مع التقدير بأحقية كل نائب في الاستقالة.

وأضاف السعدون خلال الندوة التي أقيمت مساء أمس الأول في ديوان عضو مجلس 2012 أخطأ أسامة الشاهين: بعد أن كشفت كل هذه الأمور من تحويلات، نتساءل ماذا بعد، ولماذا نقول أن هذه المرحلة هي الأسوأ، لأن المعلومات المتداولة والأرقام التي تم تداولها، والتي تؤكد أننا في وضع أسوأ مما كنا فيه، والأزبغ النظر عن حجم هذه الأرقام، أريد أن أشير إلى الأرقام الصغيرة التي لها دلالة والتي ذكرت، إذا صحت هذه البيانات.

وتابع: 21 مليون جنيه استرليني و 8 ملايين جنيه تم تحويلها إلى مسؤول حالي، و 20 مليون جنيه وهذه الأرقام عندما أتحدث عن وضعنا الحالي لأن سنة 90 كان هناك غزو وتلاصحت ضده كل القوى السياسية، ولكن هؤلاء سرقوا ودمروا الكويت، وحتى أتأكد من الحق بأنه ليس هناك دليل على هذه الأرقام، ومن يقول قدموا ما لديكم إلى جهات التحقيق، نقول أين أنت أينها الحكومة؟

وزاد: يجب أن نتحرك الدولة بشكل كامل ولا أقصد بالتحرك تسليم الأوراق إلى النيابة، بل تقومون بما قمتم به عندما حاولتم أن تحصلوا على معلومات وتستفيدوا منها مثل مراقبة حسابات صدام حسين، عرفتم الطريق وكلفتم إحدى المؤسسات الدولية الموثوقة والتي تم تكليفها في يوم من الأيام من الحكومة الأمريكية بالرغم من حجم جهات التحريات لديها بتحديد أسباب خسارة سوق الأسهم لديها، والأمن من الأذى أن تطلب من هذه المؤسسة أن تراقب الحسابات المنهمة بسرقة أموال الكويت. وأضاف: عرفتم كيف تتابعون أموال صدام حسين وهذا أمر جيد، ليس الأولى بعد أن تم تداول بعض الأرقام بأهمية حجمها والأسماء المنتهية في كل السلطات بلا استثناء، لذلك يجب أن يأتي تقرير ويقول أن هذا الكلام



(أسامة أبو علية)

أحمد السعدون وأسامة الشاهين ود. محمد الكندري وخالد السلطان وعلي الدقباسي أثناء الندوة

الاستيلاء على سلطة مجلس الأمة.

وقال النائب السابق أحمد السعدون: نقدر استقالة الإخوة الثلاثة من مجلس الأمة ولو كنا نعتقد أن مشاركتهم كانت خاطئة.

وزاد: خطة التنمية كانت تقول لا يمكن أن يقوم أي مشروع من المشروعات الاستراتيجية إلا من خلال شركات مساهمة، ولكنهم الغوا هذا الشرط، متوقفاً أن الشعب الكويتي يستطيع أن يغير من الواقع عبر التحرك الجاد ولا يشترط أن يكون التحرك من خلال المسيرات، ونستذكر أن تجمعاً واحداً كبيراً من الشعب الكويتي استطاع حل المجلس وطلب من الحكومة أن تستقيل عام 2009، ونحن باستطاعتنا أن نتحرك لإسقاط جميع المراسيم وإعادة السلطة للشعب الكويتي.

من جهته قال النائب

التقرير يقدم محرز بصورة طبق الأصل تقدم إلى النيابة العامة.

وقال السعدون: تقدير السلطات الأمريكية أن الأموال المنهوبة في العالم 25 ألف مليار دولار، وهناك قضايا سرقات كبيرة شغلت الكويت، ولكن الآن نتكلم أن المبالغ في حساب واحد تصل إلى 23 مليار دولار، وهذه القضية تحتاج إلى أن نتأكد من حقيقتها عبر مؤسسة دولة. وزاد أيضاً: نحن مستعدون أن نكون في المقدمة أو في أي موقع، ولكن حتى يصل الصوت لا بد من حركة شعبية مستمرة حتى تسقط هذه الحكومة ويسقط المجلس وتعود الشرعية، ولا يفهم من هذا الكلام أنه رغبة في العودة من جديد، وكل ما يجري الآن يثبت صحة قرار الشعب الكويتي من المقاطعة، وهذا ضمن هذا الوقع الذي يتم فيه

أي جهاز قادر على أن يتابع هذه الأسماء والبيانات في كل الدول، استحالة وهذا لا يمكن في ظل ما تم تداوله من أرقام وبيانات، مشيراً إلى أن الوضع الحالي سيكون أفضل من الوضع السابق خلال متابعة أموال صدام لأن هناك بيانات وأرقام محددة.

وتابع: ويجب أن تتعهد المؤسسة الدولية بذكر من هي الجهة التي تواصلت معها، وذكر جميع الأسماء التي تم تداولها وتتبع مدى صحة ما أشير عنهم، ثم قد تكون هناك أسماء لم يتم ذكرها ووجدوا أن لها تعاملات مع الأسماء المذكورة أيضاً يجب تتبعها ونكرها، ومن مسؤولية المؤسسة أن تأتي بتقريرها وتعلنه في مؤتمر صحفي تدعو له حكومة الكويت بكل شفافية، وهذا هو الدليل الوحيد الذي يثبت صحة تلك البيانات من عدمه، وهذا



محمد الخليفة وعلي الدقباسي

صحيح أو غير ذلك، متسائلاً: من يستطيع أن يقوم بهذا العمل؟ بالطبع نفس المؤسسة الدولية. وتساءل هل نستطيع في الكويت أن ندعي أن لدينا



جانب من الحضور

أقيمت في مقره بالضاحية مساء أول من أمس

# ندوة «المنبر»: تحرك شعبي لاجتثاث الفساد واستعادة الحقوق الدستورية

خالد الجفيل

دعا المتحدثون في الندوة التي نظمتها المنبر الديمقراطي في مقره بالضاحية عبدالله السالم مساء أول من أمس إلى ضرورة التحرك الشعبي لاجتثاث الفساد في البلاد. وقال النائب رياض العبدان، خلال الندوة التي أقيمت في مقر النائب السابق عبدالله النيباري، أن الصراع السياسي «وتر» البلد، وهذا نريد أن نعرف هل الاموال التي تذهب إلى أي يند؟ واستجوابي ليس لتوزيع الاموال، إنما لوقف تعارض المصالح، وهو القانون الذي قدمته، وللأسف أصبح حبيس الادراج! وهذا القانون من حقه فصل التجارة عن السياسة..»

وأما فيما يخص محور توزيع الاموال على بعض النواب، قال العبدان: «نائب قال في لقاء انه تلقى الاموال من مجلس الوزراء، وهنا كنا نريد ان نعرف هل الاموال من المال العام ام صرفت من اي بند؟ واستجوابي ليس لتوزيع الاموال، إنما لوقف تعارض المصالح، وهو القانون الذي قدمته، وللأسف أصبح حبيس الادراج! وهذا القانون من حقه فصل التجارة عن السياسة..»

تتطرق العبدان إلى وصفه بكارثة ارتفاع اسعار الاراضي السكنية، وأقلها سعرها وصل إلى 400 ألف دينار، بينما بلغت اسعار الاراضي - على سبيل المثال - في ضاحية عبدالله السالم مليون دينار، مشيراً إلى أن القضية الاسكانية تعبر عن منظومة وسياسة دولة، وهي مرتبطة بأكثر من 7 جهات، وعند استجواب وزير الإسكان السابق م.سالم الأذينة تبرأ من القضية ووضعها في ملعب الحكومة والأمن رئيس الوزراء يتبرأ منها أيضاً!

السابق د.محمد الكندري ان الحضور والتفاعل في هذه الندوة أمر مهم، واليوم أصحاب الفساد ومن يحميهم يراهنون على عدم مشاركة الشعب الكويتي في الفعاليات التي تقيمها القوى المعارضة التي لا يمكن أن تتجذّر دون مشاركة أبناء الشعب.

وقال: تكررت مشاهد الفساد التي يكفي واحد منها لإسقاط الحكومة، والأحداث كثيرة بدأت منذ ابطال مجلس 2012 المجلس الشرعي والدستوري الذي انتفض الشعب لصالح مقدراته عندما اسقط حكومة الفساد والقبضة، ولأول مرة تتضافر الجهود وتستطيع القوى البرلمانية داخل البرلمان على مواجهة الفساد، وكان هذا المجلس مؤرقاً لقوى الفساد حتى وصل الأمر إلى الإبطال السذي وأن جاء عن طريق المحكمة الدستورية فهو باطل، لأنه لا يجوز ابطال مجلس

قام الشعب الكويتي باختيار أعضائه عن طريق انتخابات حرة نزيهة.

وزاد الكندري: جاء مرسوم الصوت الواحد غير الدستوري الذي جاء لخلق مجلس غير قادر على محاربة الفساد وليكون جل همه التغطية لمشاهد الفساد التي رأيناها بشكل شبه يومي.

وتابع: لم يستطع النواب اتخاذ قرارات في قضية التحويلات ضد التوقع على كتاب يطلبون فيه إحالة من كشف المعلومات إلى النيابة، وكذلك في قضية السبب والشتم وتجاوز كل القيم البرلمانية، واليوم مجلس الأمة يتخالف ربما بشكل متعمد في اتخاذ أي إجراء من أجل حفظ حقوق الأعضاء.

واكمل قائلاً: قضية شطب الاستجوابات قضية تتعلق بجانب دستوري ومجلس الأمة إلى جانب الدستور وتشارك في هذه الجريمة الجسيمة بحق الدستور، معتبراً أن شطب الاستجواب وأد مواد الدستور وبالتالي لن يصل العضو إلى مرحلة طرح الثقة، وهي الأداة التي بدونها سيصبح المجلس صورياً وبلا فاعلية.

ولفت إلى أن الاستقالات كشفت أن الإصلاح من داخل المجلس أمر مستحيل وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه في الماضي بأن المجلس بهذه الصورة لن يستطيع إجراء عملية الإصلاح وهي رسالة إلى الشعب بأن هذا المجلس لا يرتجى منه خيراً، مؤكداً أن المسؤولية اليوم على الجميع لمحاربة الفساد خاصة أن القضية ليست كما يزعم البعض تهم أطراف معينة بل هي تهم أطراف الشعب الكويتي، داعياً جميع أعضاء مجلس الأمة والوزراء الذين

في الكويت نتاج مرسوم «الصوت الواحد»، والوضع من أشهر والتزم سديد الموقف، واستغرب عدم صعود رئيس الوزراء لتفنيد بعض محاور الاستجواب، لأن رشوة النواب و«الشيكات» لا تدخل ضمن الدستور، وهو بريء من ذلك.

واكمل: «الرشوة ليست بالشيء الجديد على الحكومة منذ القدم، ولكن في مجلس 1992 أمر مجلس الوزراء بمنح معاشات استثنائية تقاعدية لـ 15 نائباً وعندما استفسرت

الادارة بالتغيير من رئاسة الوزراء ووزراء السيادة، لتصبح من نصيب الشعب. وطالب القوى السياسية بالتوحيد وانتشال البلد وكسب الشارع السياسي عبر عمل منظم تكون المطالبات فيه سلمية، مستذكراً عزل رئيس الوزراء السابق وحل مجلس الأمة عندما خرجت الجموع للشارع.

وأكد ان التغيير من مجلس الوزراء رغم مخالفتها قانون التأمينات، معتبراً هذا الاجراء رشوة، قائلاً: «الرشوة حمراء، ولا زرقاء»، وأكد ان تنمية البشر غائبة عن الخطط في البلاد والمواطن عجيبة صالحة للتشكيل، والشعب مثقف، غير ان المشكلة في الادارة المتخلفة، وعجلة التنمية «مناك راح».

وأكمل العيصمي: نحن في مفترق طرق، وعلي الشعب التحرك سلمياً لاجتثاث الفساد وإعادة الحقوق الدستورية،



(حمدي شوقي)

مشاري العيصمي ورياض العبدان وبندر الخيران خلال الندوة ويبدو النائب السابق عبدالله النيباري وبعض الضيوف

لديهم مبدأ في الحفاظ على الدستور إلى تقديم استقلالهم لأنهم بهذا يكونون شاركوا في جريمة سياسية أدت إلى مجلس صوري لا قيمة له.

بذوره قال النائب السابق أسامة الشاهين ان الخطورة اليوم لا تقل عن الخطورة التي مررنا بها عام 90، والأمر نرى من يبارك أفراد الحكومة في القرار.

وتابع: رسالة إلى إخواني في الحراك وأقول لهم ان القشة التي قصمت ظهر البعير، وهذا يعني أن الضغط المتراكم والحراك والمقالات والتغريدات وكل الجهود الشعبية ثم تأتي قشة بسيطة قد لا تلقى لها بالاً قد تحدث الفارق، كما حدث في سنة 2009 عندما جاءت رصاصات كئسا نراها فارغة ولكنها تحققت.

وقال: اليوم استقالة النواب الذين كانوا معنا في الحراك مثل رياض العبدان لا تقل عن استقالة النواب الآخرين مثل علي الراشد وبقاء الهاشم، واستقالتهم ستكون أكثر فعالية لدى الحكومة لأنها تعتبر ناقوس خطر، لأن الإنسان الذي كان يقول عن الحراك انه انقلاب وان أصحابه لديهم مشاريع خارجية واليوم ينقل نفس الخطاب وهذه تعتبر خطوة جديدة قد تكون هي القشة التي تقصم ظهر بغير الفساد.

وأضاف: رسالتي الثانية للنائب العام بالنسبة للحظر الموجود في القانون اجاز للنائب حذر سرية أخبار بعض التحقيقات، ولكن القانون قال إن السرية لإجراءات التحقيق ولكن الحديث العام حول هذه القضية أو تلك هي قضايا مهمة وعامة ولا يسع أن يتفرد شخص أو شخصان بتقدير أهميتها أو إجراءاتها بل إن رقابة الرأي العام تسمو على رقابة السلطات الثلاث.

وزاد: رسالتي الأخيرة للحكومة، ويقول النبي ﷺ: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته»، وكلما عظم الإنسان في المسؤولية كلما عظمت مسألتها، ولكن صريحين فنحن لسنا في دولة ديموقراطية لأن القرارات لدى الحكومة ونحن لا يحق لنا كأغلبية كنا صريحين معكم وخرجنا من الملعب واخترنا المقاطعة، واليوم خان الوقت للحكومة أن تتخذ المشروع الإصلاحى لدى الأغلبية لتجاوز النفق الذي نمر به، ويجب أن نواصل صوتنا مدوياً لها بأن البلد في خطر حقيقي وما أشبه اليوم بالبارحة في سنة 1990، ودعونا نتعاون ونشارك جميعاً لأن الخطر الذي سيأتي لا سمح الله سيصيب الجميع ولن يترك أحداً.